

القرار عدد 6

الصادر بتاريخ 02 يناير 2020

في الملف الإداري عدد 2019/1/4/6317

إيقاف التنفيذ - قرار استثنائي.

إذا تبين من ظاهر وثائق الملف عدم وجود ظروف استثنائية فلا مبرر لإيقاف التنفيذ.

رفض الطلب

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حيث يؤخذ من وثائق الملف، ومنها القرار المطلوب إيقاف تنفيذه المشار إلى مراجعه أعلاه أن السيدة (ح.ز) تقدمت بمقال أمام المحكمة الإدارية بالرباط بتاريخ 4 شتنبر 2017، عرضت فيه أنها تملك القطعة الأرضية الواقعة قرب نخزئة (...) بالمضيق البالغة مساحتها 300 متر مربع وأنها تقدمت بتاريخ 4 ماي 2017 بطلب إلى السلطات المحلية بالمضيق في شخص قائد الملحقة الإدارية الثانية بنفس المدينة من أجل الحصول على شهادة إدارية تثبت ملكيتها لهذه القطعة، وبأنها ليست ملكا جماعيا ولا غابويا ولا حبسيا، وليست تابعة لأي ملك من أملاك الدولة الخاصة، يهدف تسوية وضعيتها القانونية إلا أن هذا الطلب ظل بدون جواب. مما يشكل قرارا ضمينا بالرفض، لأن الطلب قدم في إطار المادة 18 من المرسوم رقم 2.08.378 الصادر بتاريخ 2008/10/28 بتطبيق أحكام القانون رقم 16.03 المتعلق بخطة العدالة الصادر بتاريخ 2008/10/28، ملتزمة لذلك بإلغاء مما جاء مشوبا بالتجاوز في استعمال السلطة لعب مخالفة القانون والانحراف في استعمال السلطة، ملتزمة بالحكم بإلغائه مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية. وبعد تمام الإجراءات، قضت المحكمة بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه مع ما يترتب عن ذلك من آثار قانونية، استأنفه الطالبون أمام محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط التي قضت بتأييده، وهو القرار المطلوب إيقاف تنفيذه.

في أسباب طلب إيقاف التنفيذ:

حيث تقدم الطرف الطالب بإيقاف تنفيذ القرار الاستثنائي المشار إليه أعلاه، وأفاد أنه أثار بعريضة النقض أسبابا جدية من شأنها أن تفضي إلى نقضه وأن من شأن تنفيذه خلق وضعية يصعب تداركها كما أن الإيقاف لن يترتب عنه ضرر للمحكوم لفائدتها.

لكن، حيث يتبين من ظاهر وثائق الملف عدم وجود ظروف استثنائية تبرر إيقاف التنفيذ.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وتحميل رافعيه الصائر.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة مترتبة من رئيس الغرفة الإدارية (القسم الأول) السيد عبد المجيد بابا أعلي والمستشارين السادة: احمد دينية مقرر، المصطفى الدحاني، نادية للوسي، فائزة بلعسري ومحضر المحامي العام السيد سابق الشرقاوي، وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة حفصة ساجد.



المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض